الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/53/L.29
12 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، بنن، بوركينا فاصو، تونس، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السنغال، السودان، سيشيل، عمان، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، لبنان، مدغشقر، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النيجر، اليمن: مشروع قرار

تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة إلى جزر القمر

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة إلى جزر القمر[١]،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة إلى جزر القمر،

وإذ تلاحظ أن جزر القمر قد تعرضت لحوادث خارجية لا إرادة لها فيها،

وإذ تلاحظ أيضا الصدمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تلك الحوادث، التي تعرض للشلل أنشطة الحكومة الاقتصادية، بما فيها تحصيل إيرادات الدولة من جزء كبير من الإقليم الوطني، الأمر الذي يحرم ميزانية الدولة من معظم إيرادات الميزانية العادية،

---

(١) A/53/330.

وإذ تلاحظ كذلك ما نتج عن تلك الحوادث من أزمة اقتصادية قاسية أدت إلى عواقب سياسية خطيرة، اتسمت بالنزعات الانفصالية التي تهدد، منذ آذار/مارس ١٩٩٧، سلامة جزر القمر الإقليمية وبقاءها الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تسلم بأن هذه الحالة قد تمخضت عما يلي: تدهور في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وما يستتبعه ذلك من نتائج اقتصادية ضارة؛ وإفقار السكان بشكل كامل؛ وعجز الحكومة عن كفالة دفع مرتبات الموظفين المدنيين بانتظام؛ وإصابة برامج التعمير والتنمية اللازمة لبقاء البلد بما يشبه الشلل نظرا لانعدام الموارد؛ والكساد الشديد الذي أدى إلى الانهيار الكامل في قطاع الطاقة وإلى حالات عجز شديدة في الكهرباء والوقود،

وإذ تدرك الجهود التي بذلتها حكومة وشعب جزر القمر من أجل تقديم المساعدة إلى أكثر فئات الشعب تضررا وعوزا،

وإذ تضع في اعتبارها، بوجه خاص، أن حكومة جزر القمر قد اضطرت، من أجل تلبية هذه الاحتياجات الإنسانية الملحة، ونظرا لعدم توفر موارد أخرى، إلى التعجيل بإعادة تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية إدارة شؤون الدولة والموارد المالية التي تخصص عادة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية الحيوية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الحالة السيئة في جزر القمر، هذا البلد المدرج في قائمة أقل البلدان نموا، قد تفاقمت بسبب عوامل هامة كثيرة منها البعد الجغرافي الشاسع عن شركائه التجاريين، وندرة الموارد الطبيعية، وضيق السوق الداخلية، وانهيار أسعار منتجاته التصديرية، وفقر التربة،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة إلى جزر القمر[١]؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لإيفاده إلى جزر القمر على وجه السرعة، في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بعثة التقييم الإنساني والتقني المتعددة التخصصات، وللاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة، والواردة في تقرير الأمين العام؛

٣ - تحث المجتمع الدولي على السخاء في تلبية الاحتياجات إلى المساعدة العاجلة، المحددة في المرفقين الأول والثاني لتقرير الأمين العام، وعلى منح حكومة جزر القمر كل المساعدات اللازمة لتمكينها من التصدي لحالات العجز في الميزانية، بما في ذلك الهبات النقدية والعينية، والإعفاء من سداد الديون؛

٤ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وجميع المنظمات الدولية المعنية، بما فيها الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لما قدمته

من المساعدة لإغاثة جزر القمر، وتحثها على مد يد العون لهذا البلد، بالتشاور مع حكومته، من أجل الوفاء بحاجاته الإنسانية الماسة ومتابعة جهوده الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛

٥ - تؤكد أن الموارد المالية المتاحة لا تزال، مع ذلك، غير كافية لتلبية الحاجات الأساسية بما يكفل إنعاش البلد؛

٦ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء والهيئات المانحة، وكذلك الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، أن تمنح جزر القمر كل المساعدة التي تحتاجها في المجالات المالية والاقتصادية والتقنية بما يسمح لها بتحقيق التعمير الوطني والتنمية المطردة؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يحشد المساعدات السالفة الذكر وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -